

الأردن: اشتباك في مجلس النواب يتحول لاعتداء على صحفيين

وكالة الأنباء الكويتية

11-12-2006

تحولت مشاجرة بين نائبان اردنيان في مجلس النواب اليوم الى اعتداء على صحفيين ومصورين رد عليه الجسم الصحافي الاردني بالادانة ومقاطعة المجلس والمطالبة باعتذار رسمي. فبينما كان المجلس يهيم ببدا جلسة استماع الى خطاب حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المقبلة نشب اشتباك بالايدي بين النائبين محمد العدوان وعبد الثوابيه وتبادلا التراشق بعبوات مياه الشرب والشتائم. اثر ذلك تطور الامر سلبيبا عندما قام عدد من النواب بالاعتداء على صحفيين ومصورين مكلفين بتغطية نشاطات المجلس وصادروا منهم بعض الات التصوير التي كانت بحوزتهم واتلفوا والحقوا الضرر ببعضها الاخر بسبب قيامهم بتصوير الحادثة.

ودان رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي مثل هذه التصرفات التي قال انها "تسيء الى سمعة المجلس". ولم يكتف مجلس نقابة الصحفيين بمثل هذه الادانة التي عبر عنها من جهته أيضا ازاء "الاعتداء الذي تعرض الزملاء الصحفيين اثناء قيامهم بواجبهم المهني" بل طالب أيضا في بيان أصدره عقب جلسة طارئة "الزملاء رؤساء تحرير الصحف والصحفيين بمقاطعة جلسات ونشاطات مجلس النواب اعتبارا من اليوم وحتى اشعار اخر تضامنا مع الزملاء الصحفيين المعتدى عليهم".

وطالب مجلس النقابة "بتوفير الحماية الكافية للزملاء الصحفيين واعادة النظر بالعلاقة بين الصحفيين ومجلس النواب وتطوير افاقها بحيث تستوعب الاهداف والرسالة النبيلة المطلوبة من الطرفين على اساس الاحترام المتبادل خدمة للوطن والمواطن والمصلحة العامة".

وهدد رئيس طارق المؤمني بالتظاهر امام مجلس النواب ما لم يعتذر رسميا عن اعتداء بعض اعضاءه على الصحفيين.

واستجاب رؤساء تحرير الصحف اليومية الناطقة بالعربية وهي (الرأي) شبه الرسمية و(الدستور) و(العرب اليوم) و(الغد) لمطالبة النقابة فقرروا "مقاطعة جميع جلسات مجلس النواب وعدم تغطية اي نشاط لاجراءه الى حين قيام المجلس باصدار بيان رسمي يعتذر فيه ويدين هذا الاعتداء" الذي وصفوه بأنه "سافر وغير مبرر".

كما طالب رؤساء التحرير في بيان صدر عن اجتماع استثنائي لهم "باعادة جميع الكاميرات التي تمت مصادرتها بطرق غير قانونية وتصليح ما تعرض منها لتلف وضرر والالتزام بتأمين الظروف المناسبة لمندوبي الصحف في المجلس للعمل بحرية ومن دون عقبات". واستغربوا "قرار رئاسة مجلس النواب مصادرة كاميرات الصحفيين بعد ان قام نواب بتوجيه الشتائم للزملاء المصورين وضربهم وتخريب كاميراتهم نتيجة قيام هؤلاء بدورهم في تصوير اشتباك بالايدي بين عضوين في المجلس".

ونبه رؤساء التحرير الى أن "الاعضاء في مجلس النواب يفترض ان يكونوا حماة للديمقراطية وحق الصحافة الدستوري في تغطية الشأن العام" مشددين على ان "الاعتداء على الصحفيين هو اعتداء على حق الصحافة الدستوري في متابعة المعرفة".

بدوره أعرب المجلس الاعلى للاعلام وهو أعلى مؤسسة اعلامية رسمية عن "بالغ الاسف ازاء ما

تعرض له الصحافيون والاعلاميون من اساءات تمس المهنة الصحفية والاعلامية ودورها في اداء رسالتها في بيئة حرة وديمقراطية". وأكدت رئيس المجلس سيما بحوث ان "المجلس سيتدارس مع مجلس النواب ونقابة الصحافيين والصحف الاسباب التي أدت الى هذا الوضع المؤسف من أجل تلافي تكراره" مضيفة أن "الاعلام الاردني يتطلع الى علاقة متوازنة ويجابية مع السلطة التشريعية الاردنية